ممارسة واستمرارية وتوفير طرق تنظيم الاسرة
في ريف مصر

(بحث ممارسة طرق تنظيم الاسرة ١٩٨٠)

١- مقدمة

قام جهاز تنظيم الاسرة والسكان في نهاية عام ١٩٨٠ باجراء مسح ميداني بالعينة في الريف المصري (بحث ممارسة طرق تنظيم الاسرة) كجزء من الجهود المبذولة لدراسة السلوك والاتجاهات نحو الانجاب وتنظيم الاسرة في الريف المصري ، ويهدف البحث الى :

١ جمع بيانات حديثة عن مستويات المعرفة بطرق تنظيم الاسرة .

٢ توفير بيانات عن مستويات الانجاب في الريف المصري وحجم الاسرة الامثل او المرغوب والعوامل التي تؤثر فيها .

٣ التعرف على مدى معرفة سكان الريف بتوفر خدمات تنظيم الاسرة وطرق التوصل اليها .

٤ توفير بيانات الاساس المطلوبة لتقييم نتائج مشروع السكان والتنمية في بعض القرى التي دخلها في اكتوبر ١٩٨٠ . وقد بدء جهاز تنظيم الاسرة والسكان في تنفيذ هذا المشروع اعتبارا من عام ١٩٧٧ على المستوى المحلي وهو يغطي حاليا حوالي ٧٠٪ من سكان الريف المصري .

وقد اقتصر اجراء بحث ممارسة طرق تنظيم الاسرة على الريف المصري فقط حيث يوضح التعداد العام للسكان والاسكان الذي اجري عام ١٩٧٦ ان حوالي ٢٠٫٦ مليون نسمة ، يكونون ٥٦٪ من الحجم الكلي لسكان مصر ، يعيشون في المناطق الريفية . ويتركز اكثر من نصف سكان الريف في الوجه البحري بينما يعيش حوالي ٤٣٪ في الوجه القبلي . وقد كان للوجهين القبلي والبحري او بمعنى آخر مصر العليا ومصر السفلى تأثيرا واضحا على الحضارة المصرية عبر التاريخ القديم والحديث من حيث الاختلاف الثقافي والاجتماعي ، فقد كانت مصر القديمة مقسمة الى مملكتين الى ان قام الملك مينا بتوحيدهما .

٢) المسح

تم اجراء بحث معارسة طرق تنظيم الاسرة فى عام ١٩٨٠ تحت اشراف جهاز تنظيم الاسرة والسكان وقد استغرقت خطوات الاعداد وتنفيذ العمل الميدانى واعداد وتحليل البيانات وكتابة التقرير الاولى للمسح حوالى ٢٥ شهرا ابتداء من يوليو ١٩٨٠.

وقد تطلبت خطة المعاينة لبحث معارسة طرق تنظيم الاسرة اختيار عينة مرجحة ذاتيا تمثل جميع السيدات المتزوجات حاليا او السابق لهن الزواج فى الاعمار من ١٥ الى ٥٠ سنة المقيمات فى الريف المصرى. وتعتبر القرية هى وحدة المعاينة الاولية فى المعاينة على اساس ثلاثة عوامل هى — مشاركة القرى فى مشروع السكان والتنمية والفترة الزمنية للمشروع (اقل من سنتين او سنتين فاكثر) وبلغ الاقامة باعتبارها المعايير الاساسية لتصنيف القرى الموجودة فى اطار المعاينة الى ستة طبقات. وقد كان اختيار القرى فى كل طبقة من هذه الطبقات الست مستقلا عن بقية الطبقات حيث تم باستخدام اسلوب العينة المنتظمة باحتمال يتناسب مع حجم السكان فى هذه القرى فى تعداد السكان لعام ١٩٧٦.

وفى المرحلة الثانية تم الحصول على خرائط تفصيلية للقرى المختارة تشمل القرية وتوابعها كما تم تقسيمها الى مساحات او قطاعات صغيرة. وبعد ذلك تم حصر الاسر فى هذه القطاعات حيث تم بالتالى اختيار عينة القطاعات باحتمال يتناسب مع حجم السكان فى كل قطاع. وفى النهاية ، بعد تحديث قائمة الاسر المعيشية فى القطاعات المختارة ، تم اختيار عينة عشوائية منتظمة من الاسر ، وقد ادت هذه المرحلة الاخيرة للمعاينة الى اختيار ٥٢٢٧ اسرة معيشية.

وتشمل استمارة البحث ثلاثة اجزاء رئيسية حيث يمثل الجزء الاول جدول المستجيبات ويحتوى على قائمة بالسيدات فى فئة العمر ١٥ — ٥٥ سنة اللائى يقمن عادة فى الاسرة المعيشية ، ويتم جمع بيانات عن العمر ومحل الاقامة والحالة الزواجية لكل سيدة فى القائمة. ويشمل الجزء الثانى للاستمارة على بيانات عن هجرة افراد الاسرة المعيشية الذين هاجروا حديثا وعلى بيانات عن افراد الاسرة الذين ينوين الهجرة فى

المستقبل . اما الجزء الثالث الخاص بالاستبيان الفردى فقد تم استيفائه لجميع السيدات المؤهلات فى جدول المستجيبات . ويحتوى الاستبيان الفردى على ستة اقسام تشمل الموضوعات التالية — خلفية السيدة المؤهلة والسلوك الانجابى وضبط الانجاب (معرفة واستخدام وتوفر طرق تنظيم الاسرة) والاتجاهات نحو الانجاب وتنظيم الاسرة وخلفية الزوج وتقييم مشروع السكان والتنمية . وقد بدأ العمل الميدانى لبحث ممارسة طرق تنظيم الاسرة فى ١١ نوفمبر ١٩٨٠ وانتهى فى ٥ يناير ١٩٨١ وقد تم التوصل الى ٥٠٤٩ أسرة معيشية من بين الاسر المعيشية المختارة وعددها ٥٢٢٧ مما يمثل معدل استجابة يبلغ حوالى ٩٦٫١ ٪ . وبلغ عدد السيدات المؤهلات فى هذه الاسر المعيشية ٤٨٤٥ سيدة مؤهلة امكن لفرق البحث الميدانى الاتصال بهم اى بنسبة ١٫٠٩ سيدة لكل اسرة معيشية . كما امكن اجراء المقابلة مع ٤٦١٣ سيدة مؤهلة (نسبة ٩٦٫٦ ٪) .

٣) انماط الزواج :

يتضح نمط الزواج المبكر فى الريف المصرى فى بيانات بحث ممارسة طرق تنظيم الاسرة حيث نجد ان ٨٣ ٪ من عينة البحث قد تم زواجهن قبل بلوغ سن الثامنة عشر . ويلاحظ نفس التوزيع حسب العمر عند الزواج الاول فى كل من الوجه القبلى والبحرى على وجه العموم ، وان كانت نسبة النساء اللاتى تم زواجهن قبل بلوغ سن الثامنة عشر اعلى فى الوجه القبلى (٧٠ ٪) عنها فى الوجه البحرى (٦٤ ٪) .

ويوضح الفحص الدقيق لنتائج البحث الاتجاه المتزايد نحو تأخير الزواج فى الريف المصرى حيث نجد ان متوسط السن عند الزواج الاول ارتفع من ١٥٫٢ سنة بين النساء فى فئة العمر ٤٥ — ٤٩ الى ١٧ سنة بين النساء فى فئة العمر ٢٥ — ٢٩ سنة . ونلاحظ ان الاتجاه نحو تأجيل الزواج يظهر بصورة اكثر وضوحا فى الوجه البحرى عنه فى الوجه القبلى .

كما نجد ان الفروق فى متوسط السن عند اول زواج حسب الحالة التعليمية يزداد من ١٦٫٢ سنة بين الاميات الى حوالى ١٨٫٢ سنة بين السيدات الحاصلات على الشهادة الابتدائية وما فوقها . وهذه الحقيقة واضحة كذلك لكل فئة عمرية ولكل من

الوجهين البحرى والقبلى مع زيادة هذه الفروق فى الوجه البحرى الى ١٨ر٥) مقارنة بـ (١٦ر١ الى ١٧ر٦) فى الوجه القبلى .

وتنعكس التغيرات فى انماط الزواج ايضا فى اتجاهات السيدات فى الريف المصرى نحو السن المفضل للزواج حيث نجد ان متوسط السن المفضل لزواج البنت طبقا لرأى السيدات المستجيبات فى العينة حوالى ١٧ر٤ سنة وهو مرتفع قليلا عن متوسط السن (١٦ر٦ سنة) الذى تزوجت عنده هؤلاء السيدات انفسهن . ويوضح ذلك مرة اخرى ان النساء الريفيات فى الوجه البحرى يفضلن تأخير الزواج بدرجة اكبر من النساء الريفيات فى الوجه القبلى حيث ان متوسط السن المفضل لزواج البنت بين السيدات المتزوجات او السابق لهن الزواج ١٧ر٩ سنة فى الوجه البحرى مقارنة بحوالى ١٦ر٧ سنة فقط فى الوجه القبلى .

ويرتبط السن المفضل للزواج بالمستوى التعليمى حيث نجد ان ٦١٪ من النساء الاميات يشعرن بأن البنت يجب ان تتزوج قبل سن الثامنة عشر بينما نجد فقط ٢٥٪ منهن قد ذكرن ان البنت يمكن ان توخر زواجها الى ما بعد سن العشرين . وهذين الرقمين بالنسبة لحاملات الشهادة الابتدائية وما فوقها هما ٢٨٪ ، ٦٢٪ على التوالى . وهذه العلاقات صحيحة فى كل من الوجهين البحرى والقبلى .

٤) السلوك الانجابى والاتجاهات

توضح بيانات بحث ممارسة طرق تنظيم الاسرة ان الانجاب المكتمل (متوسط عدد المواليد احياء الذى انجبته السيدات المتزوجات او السابق لهن الزواج فى فئة للعمر ٤٥ - ٤٩ سنة) فى الريف المصرى مرتفع حيث يبلغ المتوسط حوالى ٧ر٤ مولود حى . كما ان متوسط عدد المواليد احياء الذى انجبته السيدات المتزوجات حاليا او السابق لهن الزواج فى العينة كلها يصل الى حوالى ٤ر٦ مولود حى . ولا يختلف هذا المتوسط فى الوجه القبلى عنه فى الوجه البحرى . وتوضح بيانات البحث ارتفاع وطأة الوفيات فى مصر حيث افادت الام فى الريف المصرى ان متوسط عدد الاطفال الباقين على قيد الحياة

بيع حوالى ٣ر٣ طفل مقارنة بحوالى ٦ر٤ مولود حى . كما توجد فروق جغرافية
ثقافية فى مستويات وفيات الاطفال حيث فقدت الام فى المتوسط ٥ر١ طفل فى الوجه
القبلى مقارنة بحوالى ١ر١ طفل فقط فى الوجه البحرى .

وقد افاد اكثر من نصف النساء المتزوجات حاليا (٥٣٪) فى الريف المصرى
انهم لا يرغبون فى المزيد من الاطفال بينما كان هناك ١٠٪ لم يقرروا بعد والباقى
(٣٧٪) يرغبون فى المزيد من الاطفال . وتقل نسبة الراغبات فى الحد من الانجاب
فى الوجه القبلى (٤٢٪) عنها فى الوجه البحرى (٦٣٪) .

توضح البيانات وجود عدم اتساق بين السلوك الانجابى الفعلى والمتوقع وحجم
الاسرة الامثل فى الريف المصرى . وعموما فان المرأة المتزوجة فى المتوسط تتوقع
(الحالى والاضافى) ان يكون لديها ٦ر٠ طفل اكثر من العدد الامثل للاطفال
الذين فى مثل ظروفها . كما ان هذا المقياس الاخير بدوره اعلى من المقاييس الخاصة
بمتوسط حجم الاسرة الامثل للبنت وحجم الاسرة المرغوب .

كما تلقى المقارنات بين مقاييس حجم الاسرة المختلفة اضواء اكثر على الفروق الموجودة
بين الوجهين القبلى والبحرى ، حيث نجد ان المرأة المتزوجة فى الوجه القبلى لديها
حوالى ٢ر٣ طفل حى فى المتوسط ويقل هذا المتوسط بمقدار طفل كامل عن العدد
الذى تعتبره امثل (١ر٤ طفل) . وعلى النقيض فان المرأة المتزوجة فى الوجه البحرى
لديها حوالى ٥ر٣ طفل فى المتوسط ويزيد هذا المتوسط بمقدار ٣ر٠ طفل عن العدد
الذى تعتبره امثل (٢ر٣ طفل) .

وتؤكد هذه النتائج ماتوصلت اليه الدراسات السابقة المتعلقة ببحث الخصوبة فى
الريف المصرى الذى اجرى عام ١٩٦٩ حيث وجدنا ان الاسر فى الوجه القبلى تزيد رغبتهم
فى الاطفال عن عدد الاطفال الباقين على قيد الحياة لديهن اى ان عندهم طلب كبير على
الاطفال بعكس الوجه البحرى حيث نجد الاسر لديها فائض فى الاطفال حيث يعتقدوا ان
لديهم عدد من الاطفال اكثر من الاطفال من المرغوب فيه . ففى الوجه البحرى يوجد
٤٪ من السيدات يعتقدون ان لديهم عدد من الاطفال اكثر من العدد الامثل الذى

ذكروه بينما نجد ان ٢٤٪ فقط فى الوجه القبلى يعتقدون ام مالديهن من اطفال اكثر من العدد المفضل .

تظهر بيانات بحث ممارسة طرق تنظيم الاسرة اتجاها نسبيا لتفضيل الذكور بين النساء فى الريف المصرى حيث نجد ان حوالى ٤٥٪ من السيدات يرغبن فى عدد من الذكور اكبر من الاناث وذلك مقارنة بحوالى ٢٦٪ فقط اوضحوا رغبتهم فى عدد من الاناث اكبر من الذكور بينما نجد ان ٢٩٪ ابدوا رغبتهم فى عدد متساوى من الذكور والاناث . وتبين هنا النتائج الخاصة بالريف المصرى ان السيدات المتزوجات حاليا يرغبون فى المتوسط فى ان يكون لديهم ٢ر٤ ذكر مقارنة بحوالى ٢ر٢ انثى فقط . وبمقارنة الوجهين القبلى والبحرى نجد ان النساء فى الوجه البحرى يرغبون فى المتوسط فى ان يكون لديهم ٢ر٢ ذكر مقارنة بحوالى ٢ر٢ انثى بينما ان السيدات فى الوجه القبلى يرغبون فى ٢ر٦ ذكر مقارنة بحوالى ٢ر٢ انثى فقط . ومعنى اخر فأن النساء فى الوجه القبلى اقل رضا بطفل ذكر واحد مقارنة بالنساء فى الوجه البحرى .

ولتفضيل الذكور تأثير واضح على الرغبة فى الحمل حيث ان السيدات اللائى ليس لديهن اطفال ذكور اكثر رغبة فى المزيد من الاطفال عن السيدات الاخريات اللائى لديهن اطفال ذكور . حيث نجد ان السيدات المتزوجات حاليا ولديهن طفلين يرغبون فى المزيد من الاطفال بدرجة اكبر اذا لم يكن لديهن اطفال ذكور (٤٧٪) بينما تقل هذه الرغبة عند السيدات اللائى لايوجد عندهن اطفال اناث (٢٩٪) .

كما توضح البيانات ايضا ان تفضيل الذكور اقوى بين السيدات فى الوجه القبلى عنه فى الوجه البحرى حيث نجد انه بالنسبة لكل حجم اسرة فى الوجه القبلى توجد سيدة من بين كل خمس سيدات ليس لديهن اطفال ذكور قد اوضحت رغبتها فى المزيد من الاطفال . ونجد فى الوجه البحرى من جهة اخرى أن نسبة السيدات الاتى لاتوجد لديهن رغبة فى المزيد من الاطفال تتفاوت من ٦٪ بين السيدات اللائى ليس لديهن اطفال احياء الى ٥٨٪ بين السيدات اللائى لديهن اربعة اطفال على الاقل .

وبدراسة العلاقة بين تفضيل الذكور والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية نجد ن السيدات الصغيرات السن والسيدات اللائى لديهن عدد صغير من الاطفال والسيدات لمتعلمات والسيدات المشتغلات هم اكثر النساء تفضيلا لعدد متساو من الذكور والاناث.

٥) مدى المعرفة والموافقة على استخدام تنظيم الاسرة

اوضحت نتائج بحث ممارسة طرق تنظيم الاسرة فى الريف المصرى انتشار المعرفة بطرق تنظيم الاسرة حيث نجد ان حوالى ٩١٪ من جملة السيدات المتزوجات حاليا اوالسابق لهن الزواج يعرفن على الاقل احدى طرق تنظيم الاسرة وتتزايد المعرفة فى الوجه البحرى عنها فى الوجه القبلى حيث تصل الى حوالى ٩٧٪ من جملة السيدات المتزوجات حاليا اوالسابق لهن الزواج فى الوجه البحرى مقارنة بحوالى ٨٤٪ فقط فى الوجه القبلى.

وقد اكدت نتائج البحث ان الحبوب هى اكثر الطرق معرفة فى الريف المصرى حيث يعرف ٩٠٪ من جملة السيدات المتزوجات حاليا اوالسابق لهن الزواج الحبوب. كما ان اللولب يأتى فى المرتبة الثانية حيث نجد ان المعرفة به تصل الى حوالى ٦٨٪، بينما تتفاوت المعرفة بالطرق الاخرى من ٤٢٪ بالنسبة لاطالة فترة الرضاعة الى ٤٪ للقذف خارج المهبل.

ونلاحظ عند مقارنة المعرفة فى الوجهين القبلى والبحرى ان مستويات المعرفة اعلى بالنسبة لجميع طرق تنظيم الاسرة فى الوجه البحرى عنها فى الوجه القبلى. فمثلا ٩٦٪ من جملة السيدات المتزوجات حاليا اوالسابق لهن الزواج يعرفن الحبوب مقارنة بحوالى ٨٣٪ فقط للسيدات فى الوجه القبلى. وتتزايد الفروق بين الوجهين البحرى والقبلى بدرجة اكبر بالنسبة للولب حيث نجد ان المعرفة به تصل الى ٨٣٪ فى الوجه البحرى مقارنة بحوالى ٥٢٪ فقط فى الوجه القبلى وتشير بيانات البحث الى ان ٧٩٪ من جملة السيدات المتزوجات حاليا اوالسابق لهن الزواج فى الريف المصرى يوافقن على استخدام طرق تنظيم الاسرة. وتزيد درجة الموافقة فى الوجه البحرى عنها فى الوجه القبلى حيث تبلغ فى الوجه البحرى حوالى ٩٠٪ من اجمالى السيدات المتزوجات حاليا اوالسابق لهن الزواج مقارنة بحوالى ٦٧٪ فقط فى الوجه القبلى.

٦) المعرفة بمصادر الحصول على طرق تنظيم الاسرة

اوضحت نتائج البحث ان ٧١٪ من جملة السيدات المتزوجات حاليا او السابق لهن الزواج فى الريف المصرى قادرات على تحديد مصدر واحد على الاقل من مصادر الحصول على طرق ا تنظيم الاسرة الحديثة، وتبلغ هذه النسبة فى الوجه البحرى ٨٣٪ مقارنة بحوالى ٥٧٪ فى الوجه القبلى .

وتوضح البيانات ان نسبة المستجيبات اللائى يعرفن مصدر الحصول على طريقة معينة من طرق تنظيم الاسرة ترتفع بالنسبة للحبوب عن باقى الطرق حيث نجد ان حوالى ٦٨٪ منهن يعرفن مكان الحصول على الحبوب مقارنة بحوالى ٤١٪ فقط بالنسبة للولب وحوالى ١٢٪ بالنسبة لتعقيم السيدات، ولاتتعدى النسب لاى طريقة من الطرق الاخرى ١٠٪ من جملة السيدات.

كما يلاحظ ان قدرة السيدات على معرفة مصدر طريقة معينة من طريق تنظيم الاسرة اكبر فى الوجه البحرى عنها فى الوجه القبلى ، فعلى سبيل المثال نجد ان ٨٠٪ من السيدات فى الوجه البحرى يعرفن مكان الحصول على الحبوب مقارنة بحوالى ٥٤٪ فقط فى الوجه القبلى . وتوجد ايضا فروق جغرافية فى معرفة مكان الحصول على اللولب او تعقيم النساء حيث تشير البيانات الى ارتفاع نسبة المعرفة فى الوجه البحرى عنها فى القبلى .

٧) استعمال طرق تنظيم الاسرة

تشير بيانات بحث ممارسة طرق تنظيم الاسرة ان حوالى ٣٥٪ من اجمالى السيدات المتزوجات حاليا او السابق لهن الزواج يستعملن حاليا او سبق لهن استعمال احدى طرق تنظيم الاسرة، ويزداد استخدام هذه الطرق فى الوجه البحرى عنه فى الوجه القبلى حيث نجد ان نسبة الاستعمال السابق او الحالى تصل الى ٤٦٪ فى الوجه البحرى مقارنة بحوالى ٢٢٪ فقط فى الوجه القبلى

كما توضح البيانات ان مستوى الممارسة الحالى لطرق تنظيم الاسرة فى الريف المصرى منخفض نسبيا حيث نجد ان ١ر١٧٪ من اجمالى السيدات المتزوجات حاليا فى فئة العمر ١٥ — ٤٩ سنة يستعملن حاليا احدى طرق تنظيم الاسرة. ونجد ان ثمانية سيدات على الاقل من بين كل ١٠ سيدات مستعملات يقمن باستخدام احدى الطرق الحديثة وتمثل الحبوب الطريقة الاكثر انتشارا (٣ر١٠٪) ويليها اللولب (١ر٢٪) واطالة فترة الرضاعة (٨ر١٪) ، بينما لاتتعدى النسبة ١٪ من اجمالى السيدات المتزوجات اللائى يستعملن الطرق السهلية او تعقيم السيدات او الطرق التقليدية مثل فترة الاعان او القذف خارج السهبل.

ونلاحظ وجود فروق جغرافية كبيرة فى الممارسة الحالية بين مختلف مناطق الريف المصرى حيث نجد ان نسبة السيدات المستعملات حاليا فى الوجه البحرى تصل الى ٢٥٪ من اجمالى السيدات المتزوجات حاليا مقارنة بحوالى ٨٪ فقط فى الوجه القبلى. والجدير بالذكر ان نسبة الممارسات للحبوب فى الوجه القبلى اعلى منها فى الوجه البحرى كنسبة الى اجمالى الممارسات، كما توجد نسبة اقل من السيدات فى الوجه القبلى عن الوجه البحرى تعتمد على اطالة فترة الرضاعة كاحدى طرق تنظيم الاسرة.

وكما هو متوقع فأن نسبة السيدات اللائى يستعملن حاليا ترتفع مع ارتفاع العمر. ويلاحظ ايضا التفضيل السائد للحبوب حيث نجد ان الاغلبية (٦٠ — ٧٠٪) من الممارسات فى كل فئة عمرية يستعملن الحبوب وترتفع نسبة الممارسات اللائى يعتمدن على اللولب مع العمر حيث تبلغ حوالى ٨٪ من الممارسات فى الفئة العمر ١٥ — ١٩ وترتفع الى ١٦٪ من الممارسات فى الفئة العمر ٤٥ — ٤٩. ومن ناحية اخرى نلاحظ ان اطالة فترة الرضاعة كاحدى الطرق التقليدية لاطالة الفترة بين المواليد هى اكثر الطرق ممارسة بين المستعملات فى فئات العمر الصغرى خاصة بين الممارسات فى فئة العمر ٢٠ — ٢٤ سنة حيث نجد ان ٢٦٪ من اجمالى الممارسات قد اشاروا الى استخدامهن لهذه الطريقة.

وكما هو متوقع فأن ارتفاع المستوى التعليمى (لكل من المستجيبات أو ازواجهن) له تأثير طردى مباشر على استخدام طرق تنظيم الاسرة. وتزيد نسبة الممارسة ايضا بين السيدات المشتغلات خاصة بالنسبة للعاملات فى المهن الغير زراعية. وترتبط مهنة الزوج ايضا باستخدام طرق تنظيم الاسرة حيث نجد ان نسبة الممارسة اعلى على وجه العموم بين النساء اللائى يعمل ازواجهن فى مهن غير زراعية.

وقد اظهرت نتائج البحث ان اهم اسباب عدم استخدام طرق تنظيم الاسرة بين النساء المتزوجات الغير ممارسات حاليا فى الريف المصرى هى عدم التعرض لمخاطر الحمل والرغبة فى انجاب المزيد من الاطفال بنسبتى ٣٩٪، ١٧٪ على التوالى. وبالاضافه الى ذلك فأن الاسباب الاخرى لعدم الممارسة شملت عدم المعرفة بأى من طرق تنظيم الاسرة" (١٠٪) او الاسباب الصحية (٧٪) او الخوف من الاثار الجانبية (٣٪) على الترتيب. كما نلاحظ ان الرغبه فى المزيد من الاطفال تعد اهم اسباب عدم الممارسة بين السيدات اللائى لم تسبق لهن الممارسة من قبل.

وبالنسبة للنية فى استخدام وسائل تنظيم الاسرة فى المستقبل اوضحت نتائج بحث ممارسة طرق تنظيم الاسرة حوالى ٥٩٪ من السيدات الغير ممارسات والقابلات للانجاب، اللائى يعرفن على الاقل واحدة من طرق تنظيم الاسرة، ينوين الممارسة او الاستخدام فى المستقبل. وتمثل هذه النسبه حوالى ثلث العدد الاجمالى للسيدات المتزوجات فى الريف.

كما نلاحظ ان نية استعمال طرق تنظيم الاسرة بين السيدات غير الممارسات اعلى بصفة عامة فى الوجه البحرى (٦٦٪) عنها فى الوجه القبلى (٥٢٪). اما بالنسبة للسيدات السابق لهن ممارسة طرق تنظيم الاسرة فقد تلاحظ انهن ينوين الاستعمال (٦٩٪) بدرجة اكبر من السيدات اللائى لم يسبق لهن الممارسة (٥٦٪). وترتفع نسبة النساء اللائى ينوين استعمال طرق تنظيم الاسرة مع التقدم فى العمر او ارتفاع المستوى التعليمى للمستجيبة اولزوجها او العمل فى المهن الغير زراعية.

وتعد الحبوب الوسيله التى ينتظر ان تستخدمها غالبية النساء (٥٣٪) الغير ممارسات حاليا، واللائى ينوين الممارسة فى المستقبل. وتنخفض هذه النسبه الى حوالى

٩٪ فقط وذلك بالنسبة للنساء اللائى يفضلن استخدام اللولب. ويلاحظ ان النساء السابق لهن استعمال طرق تنظيم الاسرة يفضلن استخدام اللولب بدرجة اكبر من النساء اللائى لم تسبق لهن الممارسة.

٨) الاستمرارية فى استعمال الحبوب واللولب

تضمن بحث ممارسة طرق تنظيم الاسرة سلسلة من الاسئلة الخاصة بأستخدام طرق تنظيم الاسرة فى الفترة بين يوليو ١٩٧٥ وحتى تاريخ البحث (نوفمبر — ديسمبر ١٩٨٠) وذلك لجمع بيانات عن فترات استخدام طرق تنظيم الاسرة خلال هذه الفترة وتوفر لنا هذه البيانات معلومات قيمة عن بعض الموضوعات التى كانت دائما محل استنتاج او تخمين لعدم توفر بيانات عنها من قبل مثل متوسط فترة استخدام الحبوب او اللوالب واسباب عدم الاستمرار فى استخدام طرق تنظيم الاسرة.

ونلاحظ ان التوقف عن استخدام الحبوب يحدث بدرجة اكبر فى السنة الاولى للاستخدام فنلاحظ ان حوالى ٤٠٪ من الممارسات للحبوب يتوقفن عن الاستخدام خلال الاشهر الاثنى عشر الاولى بعد بداية الاستخدام وفى نهاية فترة السنتين نجد ان حوالى نصف السيدات فقط مازلن يستعملن الحبوب من بين اجمالى السيدات اللائى بدأن الاستخدام من سنتين وترفع نسبة الاستمرارية فى استعمال الحبوب فى الوجه البحرى عنها فى الوجه القبلى حيث نجد ان بعد فترة الثلاث سنوات نجد ان اقل من ربع السيدات مازلن يستعملن الحبوب فى الوجه القبلى مقارنة بحوالى ٤٢٪ فى الوجه البحرى. كما ان حوالى نصف السيدات مازلن يستعملن الحبوب بعد مرور ٢٧ شهرا على بداية الاستخدام فى الوجه البحرى بينما نجد ان نفس هذه النسبة مازالت تستخدم الحبوب بعد مرور ١٢ شهرا فقط فى الوجه القبلى.

وتشير البيانات الى ان اجمالى معدلات الاستمرارية فى استخدام اللوالب اعلى من مثيلاتها بالنسبة للحبوب فبعد ١٢ شهرا من بداية الاستخدام نجد ان ٦٦٪ من المستعملات مازلن يستخدمن اللولب مقارنة بحوالى ٦٠٪ فقط للمستعملات للحبوب. ويعكس الوسيط الخاص بطول فترة الاستخدام ايضا كبر فترة استخدام اللوالب

عن الحبوب حيث نجد ان الوسيط للحبوب يبلغ حوالى ٢٤ شهرا مقارنة حوالى ٣٣ شهرا بالنسبه للولب. وبخلاف العام الثالث للاستخدام فانه لاتوجد فروق واضحة بين الوجهين القبلى والبحرى فيما يتعلق بطول فترة استخدام اللولب.

وقد كان الحمل الطارئ من اهم الاسباب لعدم الاستمرار فى الاستخدام بين المستعملات للحبوب (٢٧٪) عنه بين المستعملات للولب (٩٪) وتفيد نسبة حدوث الحمل المرتفعة نسبيا الى ان السيدات الريفيات لا يعرفن كيفية الاستخدام الامثل للحبوب مما يوضح الحاجة الى برامج اعلامية وتعليمية فى هذا المجال.

٩) توفر طرق تنظيم الاسرة

يعتمد اكثر من نصف الممارسات الحاليات فى الريف المصرى فى الحصول على الوسائل على المصادر الحكومية مثل مراكز تنظيم الاسرة (٢٧٪) والتوزيع المنزلى (٧٪) والمستشفيات (٢٠٪)، بينما نجد ان ٣٥٪ من الممارسات حاليا يحصلن على الوسائل من الصيدليات كما يعتمد ١٢٪ على الاطباء او العيادات الخاصة والمصادر الغير حكومية الاخرى.

وكما هو متوقع فان نوع المصدر الذى تحصل منه الممارسات الحاليات على الطرق المختلفة يتوقف على الطريقة المستخدمة حيث نجد ان المصدر الاكثر ذكرا للحصول على الحبوب هو الصيدليات (٤٢٪) يليها مركز تنظيم الاسرة (٣١٪) والمستشفيات (١٤٪) ومصادر التوزيع المنزلية (٩٪). كما نجد ان الاطباء والعيادات الخاصة والمستشفيات العامة هى المصادر الاساسية للحصول على اللولب حيث توفر الخدمه لحوالى ٤٨٪، ٣٢٪ من اجمالى المستعملات الحاليات للولب على التوالى. وتوفر مراكز تنظيم الاسرة الخدمة لحوالى ١٨٪ من اجمالى الممارسات للولب.

واوضحت بيانات بحث ممارسة طرق تنظيم الاسرة ان الممارسات الريفيات تتوفر لديهن خدمات تنظيم الاسرة، حيث ان حوالى ثلاثة اخماس اجمالى السيدات الممارسات حاليا لاحدى الطرق الحديثة فى الريف المصرى افادوا بانهم يذهبون الى مصادر الحصول

عليها سيرا على الاقدام. ويستغرق الذهاب الى المصدر اقل من نصف ساعة بالنسبة لحوالى ٦٤٪ من الممارسات الحاليات. ويبلغ وسيط الوقت اللازم للذهاب الى مصدر الحصول على الوسيلة حوالى ٢٣ دقيقة. وتعتبر الممارسات ان الوصول الى مكان الوسيلة سهل حيث اوضح اقل من ٧٪ فقط صعوبة الوصول الى المصدر.

وقد اشارات المستجيبات كما هو متوقع الى ان مصادر الحصول على الحبوب اكثر سهولة من مصادر الحصول على اللولب فمثلا نجد انه بينما يقوم حوالى ثلاثة ارباع السيدات الممارسات حاليا للحبوب (٧٢٪) بالسير الى المصدر فان حوالى الربع فقط (٢٤٪) من الممارسات الحاليات للولب يقمن بالسير الى مكان الحصول على اللولب. ويبلغ وسيط الوقت اللازم للحصول على اللولب ٣٧ دقيقة وهو اعلى من الوسيط بالنسبة للمستعملات للحبوب الذى يبلغ حوالى ٢٠ دقيقة. وقد كان لكبر المسافة التى يتطلبها الحصول على اللولب بعض التاثير فى نسبة الممارسات الحاليات اللائى يعتبرن انه من السهل الوصول الى المصدر حيث افاد ١٢٪ من المستعملات للولب الى صعوبة الوصول الى مصدر الحصول على اللولب مقارنة بحوالى ٣٪ فقط للمستعملات للحبوب. ومن الواضح انه بالنسبة لكلا الطريقتين فان الممارسات يعتبرن ان مصادر الحصول على طرق تنظيم الاسرة من السهل الوصول اليها.

١٠) مشروع السكان والتنمية

يهدف مشروع السكان والتنمية الى تطبيق السياسات التوعية على المستوى المحلى عن طريق تحسين وتوفير خدمات تنظيم الاسرة لتحقيق الخفض المطلوب فى معدلات الزيادة السكانية. ويسعى المشروع الى تحقيق هذا الهدف عن طريق تدعيم مشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى الريف المصرى مع التركيز على الانشطة التنموية على المستوى المحلى التى ترتبط بتحقيق الاهداف السكانية. وبالتالى فان مشروع السكان والتنمية لا يعتبر برنامجا للتنمية الريفية حيث انه يقوم بأدخال العنصر السكانى فى كافة مجهودات التنمية على المستوى المحلى. وقد بدا المشروع، الذى قام جهاز تنظيم الاسرة والسكان بوضع خطته، فى عام ١٩٧٧ ويغطى الان حوالى ٧٠٪ من جملة سكان الريف المصرى.

وبدراسة بيانات بحث ممارسة طرق تنظيم الاسرة نجد ان تغطية او عدم تغطية مشروع السكان والتنمية للقرى ادى الى وجود فروق فى مدى معرفة واستخدام طرق تنظيم الاسرة ، حيث توجد فروق ضئيله فيما يختص بمعرفة السيدات لاحدى الطرق الحديثة لتنظيم الاسرة بين القرى الداخلة فى المشروع والغير داخلة فى المشروع باستثناء مستوى معرفة اللولب حيث ترتفع معنويا فى قرى المشروع عنها فى القرى التى لم يدخلها المشروع ، كما ان معرفة مصدر الحصول على طرق تنظيم الاسرة الحديثة اعلى نسبيا فى قرى مشروع السكان والتنمية عنها فى القرى خارج المشروع ، وبالاضافة الى ذلك فأن مستوى الاستعمال الحالى او السابق لطرق تنظيم الاسرة اعلى بدرجة واضحة فى قرى المشروع عنه فى القرى خارج المشروع حيث نجد ان ٣٠٪ من اجمال السيدات المتزوجات حاليا او السابق لهن الزواج فى قرى المشروع فى الريف المصرى يقمن حاليا باستعمال او سبق لهن استعمال احدى طرق تنظيم الاسرة مقارنة بحوالى ٢٤٪ فقط فى القرى خارج المشروع .

ويزيد مستوى الممارسة الحالى لتنظيم الاسرة بمقدار ٣٥٪ فى قرى المشروع عنه فى القرى خارج المشروع حيث نجد ان ٢٠٪ من السيدات المتزوجات حاليا فى قرى المشروع يمارسن حاليا احدى طرق تنظيم الاسرة مقارنة بحوالى ١٤٪ فقط فى القرى خارج المشروع . ويرتبط الاستعمال الحالى للحبوب واللولب ارتباطا طرديا بمشاركة القرى فى مشروع السكان والتنمية .